

Distr.: General
4 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ٢٠١٠

من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، جنيف

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة*

مذكرة من المديرية التنفيذية

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات مفصلة عن السنة الثانية من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الصندوق). ويرصد التقرير مسار التقدم المُحرز وفقاً للأولويات الاستراتيجية والنتائج المبينة في إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية وإطار الموارد المتكامل للصندوق. كما يُبرز الجهود التي يبذلها الصندوق للوفاء بولايته المزدوجة: دعم البلدان من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين بما يتسق وأولوياتها الوطنية، ودعم اتخاذ الإجراءات بشأن المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بالتقرير وبتركيزه القائم على النتائج. وقد يرغب أيضاً في التنويه بتقديم الصندوق الدعم للبلدان المستفيدة من البرامج عند اضطلاعها بالنهوض بالأولويات الإنمائية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بمساعدة الشركاء الوطنيين على إقامة الروابط بين التقدم المحرز لتحقيق هذه الأهداف والجهود المبذولة لتنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب جمع البيانات اللازمة لموافاة المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات.



المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٣	أولا - السياق
٤	ثانيا - لمحة عامة
٩	ثالثا - إطار النتائج الإنمائية
١٠	ألف - تعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة
١٤	باء - القضاء على العنف ضد المرأة
١٨	جيم - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء والفتيات
٢١	دال - النهوض بالعدل بين الجنسين في الحكم الديمقراطي
٢٤	هاء - الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإنمائية
٢٥	رابعا - إطار النتائج الإدارية
٢٥	المجال ١ - إسداء المشورة والبرمجة الحفازة في مجال السياسات
٢٦	المجال ٢ - التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة
٢٨	المجال ٣ - المساءلة والمخاطر والإشراف
٢٩	المجال ٤ - القدرات الإدارية والبشرية والمالية
٢٩	الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإدارية
٣٠	خامسا - إطار الموارد المتكامل

مقدمة

١ - يتمثل الهدف العام لخطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ فيما يلي: الالتزامات الوطنية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدول المستقرة كما في الدول الهشة. وقد أذن المجلس التنفيذي بتنفيذ الخطة (DP/2007/45) في مقرره ٣٥/٢٠٠٧ ومددها في مقرره ١٣/٢٠٠٩. ويعمل الصندوق في إطار شراكات مع الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل تعزيز أمن المرأة الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية، وإنهاء العنف ضد المرأة، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في صفوف الفتيات والنساء، والنهوض بالعدل بين الجنسين في مجال الحكم الديمقراطي، بما في ذلك في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع ومرحلة ما بعد النزاع.

٢ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية عناصر إطار المساءلة لدى الصندوق، وهي عناصر يعتمدها الصندوق لقياس ما يلي: (أ) إسهاماته في إحراز تقدم بشأن المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي على أساس النتائج والنواتج والمؤشرات المماثلة في إطار النتائج الإنمائية؛ (ب) أدائه على أساس النتائج والنواتج والمؤشرات والأهداف في إطار إدارته القائمة على النتائج؛ (ج) تقدمه نحو تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة ورصدها وإنفاقها، على نحو ما هو مبين في إطار موارده المتكامل ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٢٠٠٤.

٣ - ويغطي هذا التقرير السنة الثانية من تنفيذ خطة الصندوق الاستراتيجية.

أولا - السياق

٤ - أُنْفِقَ في السنوات الثلاثين الماضية، عالميا وإقليميا ووطنيا، على التزامات بعيدة الأثر بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وما زالت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والأهداف الإنمائية للألفية، تشكل أطرا معيارية سارية، إلى جانب الالتزامات الجديدة الهامة التي تم التعهد بها في عام ٢٠٠٩، وتشمل اتخاذ مجلس الأمن للقرارين ١٨٨٨ و ١٨٨٩. وثمة اتفاقات إقليمية عديدة تدل بدورها على تزايد ثبات الإطار المعياري للمساواة بين الجنسين، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية بيليم دو بارا في أمريكا اللاتينية وبرتو كوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا. وفي الوقت ذاته، ما زالت المرأة تواجه التحديات الكثيرة التي تفرضها الأزمة الاقتصادية العالمية والتزاعات والكوارث

الطبيعية والعنف الجنساني ووباء فيروس نقص المناعة البشرية. ويكتسي التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقات أهمية محورية لكفالة ترجمتها إلى تقدم ملموس ومقيس لصالح النساء والفتيات.

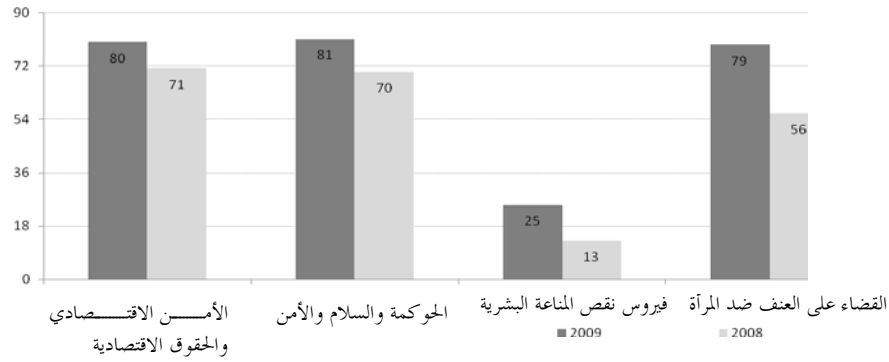
٥ - وتنفذ الخطة الاستراتيجية في سياق مناقشات الجمعية العامة بشأن تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستستعرض هذه المناقشات بقرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ والتقارير الصادر مؤخرا عن الأمين العام المتعلق بمقترح شامل بشأن الكيان المركب المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/64/588). ويمكن أن يؤثر المقرر المتوقع بشأن هذا العنصر المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة تأثيرا كبيرا في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة دعما للتقدم في سبيل المساواة بين الجنسين.

ثانياً - لمحة عامة

٦ - إن الصندوق منظمة تعمل وفقا للطلب وتستجيب للطلبات المتعلقة بالدعم التقني والبرنامجي حيثما تتاح الفرص وتتسع الثغرات. ويتجاوز الطلب باطراد قدرة المنظمة على الاستجابة، مثلما حصل في عام ٢٠٠٩. فقد تسنى للصندوق آنذاك الاستجابة لطلبات تتعلق بالدعم البرنامجي والتقني في ٩٨ بلدا مقارنة بـ ٨٢ بلدا في عام ٢٠٠٨ في المجالات المواضيعية الأربعة التي يتألف منها إطاره الخاص بالنتائج الإنمائية. ومثلما يتبين من الشكل ١، قدم الصندوق الدعم لـ ٨١ بلدا من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين في سياق الحوكمة والسلام والأمن؛ و ٨٠ بلدا بشأن أمن المرأة الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية؛ و ٢٥ بلدا فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ أما في المجال الذي شهد أكبر زيادة - وهو تقديم الدعم لإنهاء العنف ضد المرأة - فقد ارتفع عدد البلدان المستفيدة من الدعم من ٥٦ بلدا في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٩ في عام ٢٠٠٩. ويبين الشكل ٢ اتجاهها مماثلا في الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق النواتج الثمانية التي تؤطر خطة الصندوق الاستراتيجية، على نحو ما حصل في عام ٢٠٠٨، مع تسارع ملحوظ في وتيرة الدعم المقدم لإصلاح مجالي القانون والشرطة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

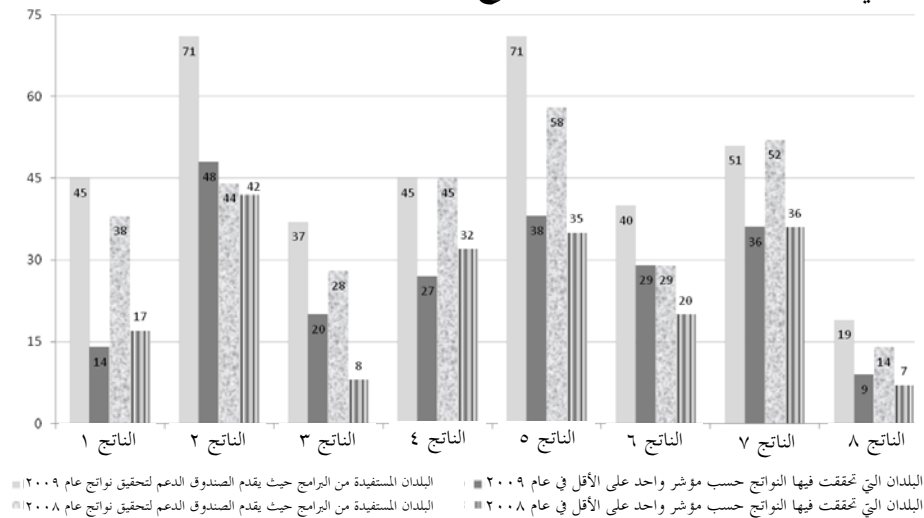
الشكل ١

عدد البلدان المستفيدة من البرامج حيث تمكّن الصندوق من الاستجابة لطلبات الدعم في سني ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حسب الموضوع



الشكل ٢

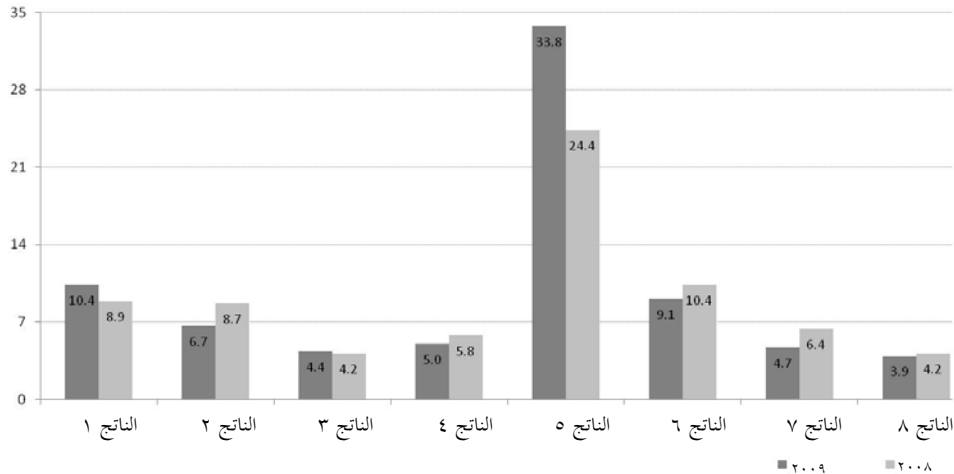
عدد البلدان المستفيدة من البرامج حيث تمكّن الصندوق من الاستجابة لطلبات الدعم في سني ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حسب الناتج



٧ - ويبين الشكل ٣ أن نفقات الصندوق في عام ٢٠٠٩ تجسد اتجاهًا مماثلاً لما حصل في عام ٢٠٠٨، مع تخصيص أكبر حصة لدعم تنمية قدرات دعاة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الأجهزة الوطنية الخاصة بالمرأة والمنظمات والشبكات النسائية الإقليمية والوطنية والمحلية (النتائج ٥ و ٦). ويتمشى ذلك مع نظرية التغيير التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية: ومفادها أن تقوية فعالية هذه الجهات المحاورة الرئيسية سيؤدي إلى تغيير إيجابي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على صعيدي القوانين والسياسات، وأن دعاة ذلك الاتجاه سيحصلون على مزيد من الأدوات لإقامة شراكات مع الحكومات وسائر العناصر الفاعلة الإنمائية من أجل تعزيز المساءلة عن تنفيذ هذه الالتزامات. كما أن التوزيع المواضيعي للنفقات (الشكل ٤) شبيه بما حصل في عام ٢٠٠٨. ورغم أن النفقات المخصصة لموضوع فيروس نقص المناعة البشرية ظلت ضئيلة، من الجدير بالذكر أن هذا الموضوع قد شهد أكبر زيادة في النسبة المئوية. ولما كان الصندوق لا يشارك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فليس بمقدوره الاستفادة من موارد البرنامج من خلال هذه القناة الهامة، ومن ثم ستظل الموارد المخصصة لهذا المجال أقل مما يخصص لغيره.

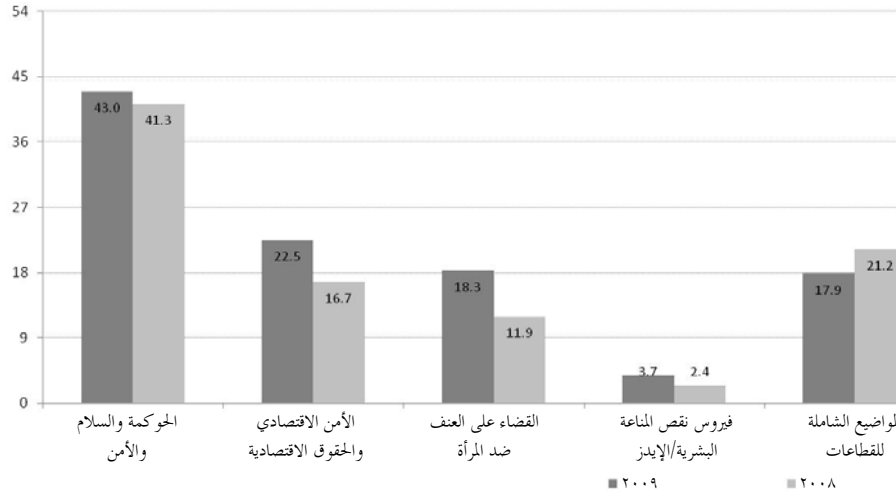
الشكل ٣

التوزيع المؤقت لنفقات البرنامج حسب النتائج في سني ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
(بملايين الدولارات)



الشكل ٤

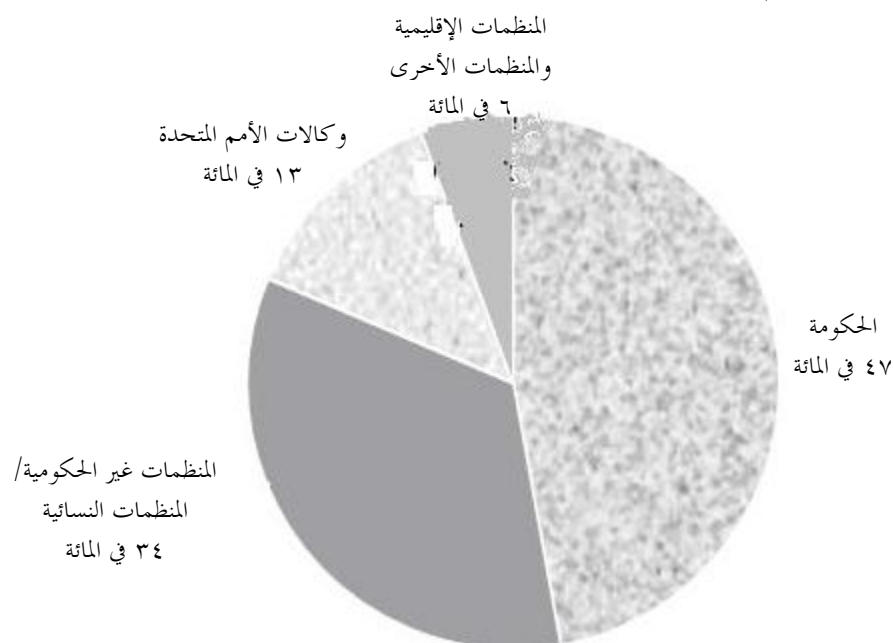
التوزيع المؤقت لنفقات البرنامج في سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، حسب الموضوع
(بملايين الدولارات)



٨ - ويعمل الصندوق مع عدة شركاء، بما في ذلك الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة والشبكات النسائية والمجتمع المدني. ويبين الشكلان ٥ و ٦ طائفة الجهات الشريكة التي يعمل معها الصندوق من أجل الإسهام في تحقيق النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية. ومعظم الجهات الشريكة (الشكل ٥) تابعة للحكومة وتشمل المؤسسات والوزارات والحكومات المحلية وقطاع الأمن والبرلمان واللجان الوطنية والأجهزة النسائية الوطنية. أما في إطار منظومة الأمم المتحدة (الشكل ٦)، فإن الصندوق يقيم في معظم الأحيان شراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مما يجعل هذه الجهات الثلاث تشكل مجتمعة ٥٠ في المائة تقريباً من مجموع عدد الشراكات مع الأمم المتحدة، على النحو المجدد في إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية.

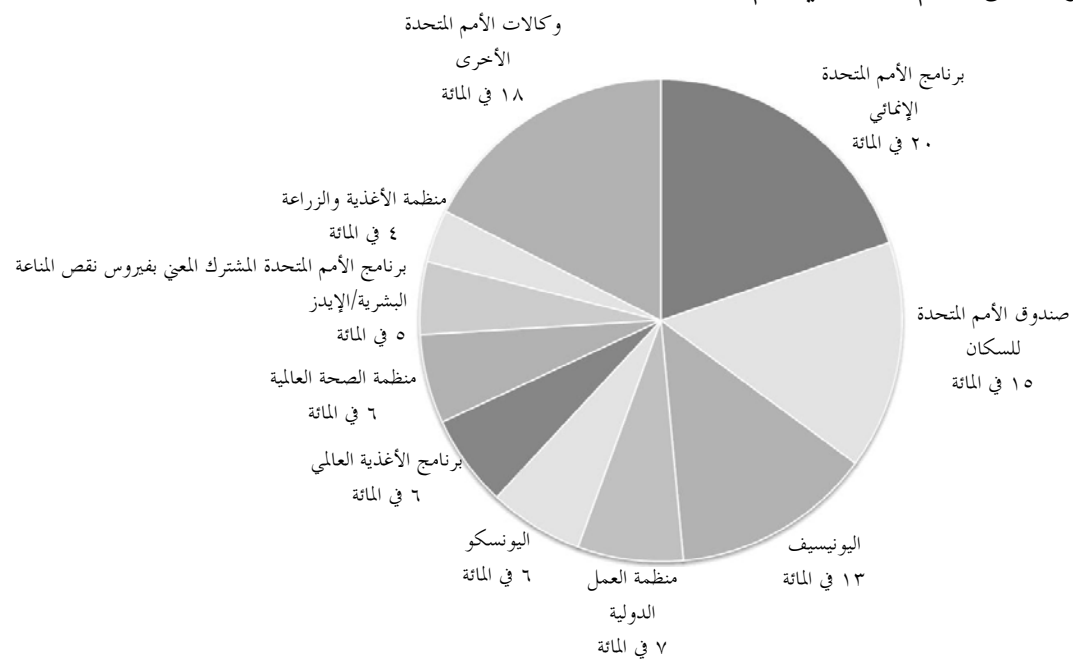
الشكل ٥

جميع الشركاء في عام ٢٠٠٩



الشكل ٦

الشركاء من الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩

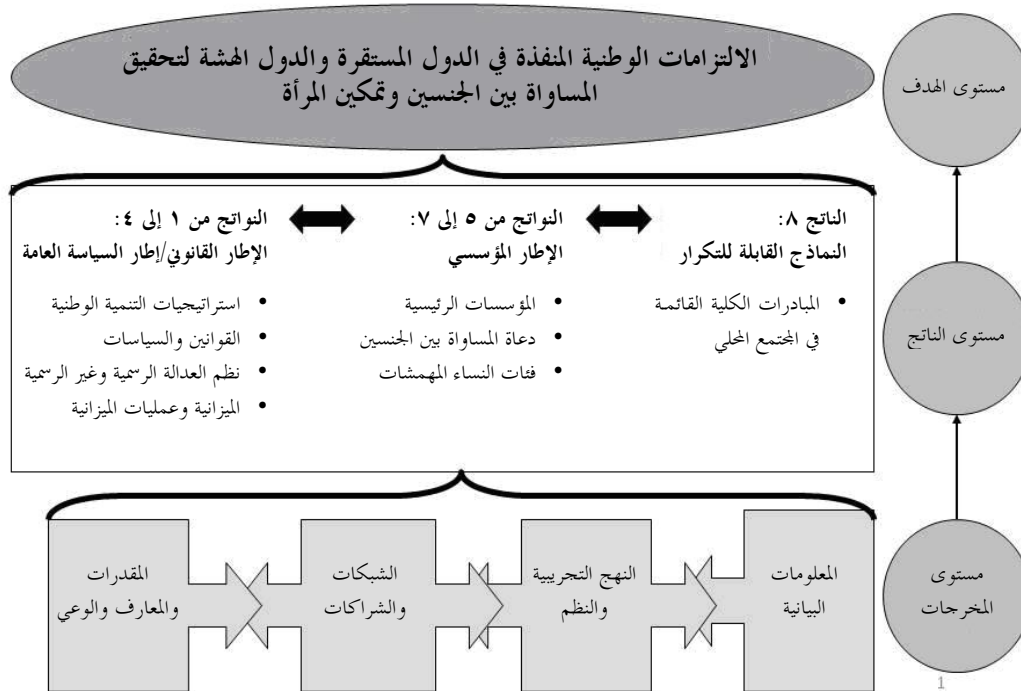


ثالثا - إطار النتائج الإنمائية

٩ - يتضمن إطار النتائج الإنمائية ثماني نتائج على مستوى النواتج تمثل مجتمعة جهدا كليا لدعم البلدان في النهوض بتنفيذ التزاماتها بالمساواة بين الجنسين. ويتأسس إطار النتائج الإنمائية للصندوق على خبرة المنظمة في أن النهج الكلي يتطلب دعم التغيير على المستويات الكلي والمتوسط والجزئي في وقت واحد بالرغم من احتمال تغير نقاط البداية. وفي هذا الصدد، يقوم الصندوق بدعم الشركاء في تعزيز الاستجابة للاعتبارات الجنسانية من جانب البيئة الوطنية للسياسة العامة والمؤسسات الرئيسية اللازمة لتنفيذ الالتزامات. ويقدم لدعاة المساواة بين الجنسين الدعم في تطوير القدرات والمعارف لتعزيز العمل المكثف والمساءلة، ويدعم البرامج التجريبية المبتكرة التي تولد أدلة موثوقة عن العمل الفعال على المستوى الجزئي للحفز على التكرار والارتقاء. ويوضح الشكل ٧ منطق النتائج الإنمائية الذي يحكم عمل الصندوق.

الشكل ٧

منطق النتائج الإنمائية



١٠ - ويصف هذا الفصل التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج على ثلاثة مستويات: (أ) تغييرات على المستوى الكلي في استجابة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للاعتبارات الجنسانية؛ والسياسات والقوانين؛ وعمليات الميزانية (الناتج ١-٤)؛ (ب) تغييرات على المستوى المتوسط في قدرات دعاة المساواة بين الجنسين والفئات المستبعدة والمؤسسات الرئيسية (الناتج ٥-٧)؛ (ج) تغييرات على مستوى المجتمع المحلي (الناتج ٨) قادرة على الارتقاء بالمسألة (انظر الوثيقة DP/2007/45 للاطلاع على قائمة الناتج). وتقع المسؤولية عن تحقيق هذه النتائج على عاتق البلدان ويكمن دور الصندوق في دعم الشركاء من أجل التقدم نحو تحقيقها. ويتبع التقرير المتعلق بالنتائج الإنمائية التقدم المحرز وفقا للنتائج الثماني على مستوى الناتج ضمن كل مجال من المجالات المواضيعية الأربعة.

١١ - وفي سياق عرض كل موضوع من المواضيع، يقدم الصندوق مجموع عدد البلدان التي تم فيها إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق نتائج في عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. وتشير الفقرة التمهيدية أيضا إلى النسبة المئوية لمجموع الموارد الأساسية وغير الأساسية المتاحة للبرامج والتي أنفقها الصندوق على هذا الموضوع.

ألف - تعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة

١٢ - يدعم الصندوق الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة عبر برامج تتولى القيام بما يلي: (أ) دعم الأبعاد المتصلة بالمساواة بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها أطر التنمية الوطنية؛ (ب) زيادة تمويل الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مجال الحد من الفقر والاستراتيجيات المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) تمكين المرأة من تعزيز حقوقها في قطاعات محددة من الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي ومن الوصول المنصف إلى الأصول المنتجة. ولقد كان الصندوق فعالا في هذا المجال المواضيعي في ٨٠ بلدا في عام ٢٠٠٨، (بالمقارنة مع ٧١ في عام ٢٠٠٨)، فقد أنفق ٢٢,٥ في المائة من الأموال المتاحة للبرامج.

١٣ - وفي هذا المجال المواضيعي، عمل الصندوق مع شركاء حكوميين - بمن فيهم وزارات المالية والتخطيط والعمل والأجهزة النسائية الوطنية - شبكات الخبراء الاقتصاديين، والمنظمات النسائية غير الحكومية والفئات المستبعدة من النساء (العاملات المهاجرات والعاملات اللواتي يعملن في منازلهن، والمرأة الريفية)، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل ما يلي: (أ) إدراج التزامات وطنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ١٥ إطارا وطنيا أو إقليميا للحد من الفقر أو الإطارات الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك دعم تطوير قدرات وزارات المالية والتخطيط والوزارات القطاعية؛ (ب) دعم الجهود الرامية إلى اعتماد ٢٠ من

القوانين أو السياسات التي تنهض بقدرات المرأة وحقوقها الاقتصادية في ١٣ بلدا (مقابل ١٥ في عام ٢٠٠٨)؛ (ج) دعم توسيع نطاق حصول المرأة على المساعدة القانونية لتعزيز حقوقها الاقتصادية في خمسة بلدان (مقابل ٧ في عام ٢٠٠٨)؛ (د) دعم ترسيخ الطابع المؤسسي للميزة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في ٢٧ بلدا (مقابل ٣٢ في عام ٢٠٠٨).

١٤ - ومن خلال العمل مع العديد من شركاء الأمم المتحدة - وفي معظم الأحيان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - قام الصندوق بدعم الشركاء الوطنيين لتعزيز التزامات المساواة بين الجنسين في استراتيجيتين من الاستراتيجيات المعتمدة للحد من الفقر (مقارنة بسبعة في عام ٢٠٠٨) وفي ١٢ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المعتمدة أو المنقحة حديثا وغيرها من أطر السياسات العامة، بما فيها الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالعمالة والتنسيق بين الجهات المانحة، والمعايير البيئية في عام ٢٠٠٩ (مقابل ١٢ في عام ٢٠٠٨)، واستراتيجية واحدة للتنمية الإقليمية. وقدم الصندوق الدعم لدعاة المساواة بين الجنسين، من كل من الحكومة والمجتمع المدني، للمشاركة في برامج لأصحاب المصلحة المتعددين، لتقديم تحليل يتعلق بتأثير الطرائق الجديدة لتقديم المعونة على تمكين المرأة والدعوة إلى إدراج الالتزامات الوطنية المتفق عليها، مثل خطط العمل الوطنية بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث توجد هذه الخطط.

١٥ - وقامت حكومة الكاميرون، على سبيل المثال، بدعم من الاتحاد الأوروبي لفعالية المعونة، بتشكيل إطار لأصحاب المصلحة المتعددين بإصدار مرسوم من وزارة التخطيط للإشراف على عمليات التنمية الوطنية وعملية المعونة. ويضم الإطار في عضويته وزراء التخطيط وشؤون المرأة، والمالية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمفوضية الأوروبية، والصندوق الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلين عن المجتمع المدني. وتم تحديد الثغرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ضمن رؤية ٢٠٣٥، والوثيقة الاستراتيجية للنمو والعمالة، من خلال تنسيق جهود الفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين، واستخدام السياسة الجنسانية الوطنية كأساس لمراعاة المساواة بين الجنسين بشكل فعال في الخطط. وتركز بعض الالتزامات المحددة للمساواة بين الجنسين الواردة في الخطط، على مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، والحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس، وزيادة الإمكانات الاقتصادية للمرأة، وإدماج بعد جنساني في عمليات التخطيط والميزانية على جميع المستويات.

١٦ - وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم لإصلاح القوانين والسياسات، وغالبا في شراكة مع منظمة العمل الدولية ووزارات العمل، بما في ذلك من خلال: الجهود المتواصلة في جميع أنحاء آسيا لحماية حقوق المرأة في سياق الهجرة؛ وضمان حقوق المرأة في الأرض في

العديد من بلدان رابطة الدول المستقلة، وكذلك في إكوادور ورواندا (من خلال تنقيح القوانين النافذة)؛ وسن قوانين للتصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل في باكستان وبوليفيا ونيبال وبلدان في غرب أفريقيا، وسن تشريع لتكافؤ الفرص في التوظيف في جمهورية مولدوفا وكازاخستان؛ وتعزيز الإطار القانوني في بوليفيا لتحديد كمية الأعمال المتزلية بحيث يمكن أن تنعكس في الحسابات القومية والنتائج القومي الإجمالي؛ ووضع سياسات أكثر فعالية لحماية المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في باكستان وبابوا غينيا الجديدة.

١٧ - وقدم الصندوق الدعم لتعزيز تشريع الحماية الاجتماعية في ألبانيا، وقيرغيزستان، وسائر أنحاء منطقة البحر الكاريبي باعتباره يؤدي دورا حاسما في سياق الأزمة المالية. وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص في ألبانيا، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في سياق توحيد الأداء، بإدماج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في القانون المنقح للمساعدة الاجتماعية/المعونة الاقتصادية بالاستناد إلى النتائج التي توصل إليها تحليل للمستفيدين على الصعيد المحلي في بلديتين. وتركزت التنقيحات الأساسية على توسيع فئات الأسر التي تعيلها امرأة والمؤهلة للحصول على معونة اقتصادية.

١٨ - وفي عام ٢٠٠٩، واصل الصندوق دعمه لمبادرات الميزنة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية منذ عام ١٩٩٧. وفي ٢٧ بلدا من البلدان الـ ٤٥ التي تظطلع بمبادرات تراعي الاعتبارات الجنسانية، تضمنت النتائج زيادة عدد عمليات الميزانية التي كانت تراعي المساواة بين الجنسين بشكل ملموس. ومن المؤشرات الهامة لتنفيذ الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية المستمدة من وزارات المالية، إصدار أو إعادة إصدار مبادئ توجيهية للميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، التي وقعت في عشرة بلدان في عام ٢٠٠٩^(١) (مقابل ١٦ في عام ٢٠٠٨). بمساعدة الصندوق. وفي عام ٢٠٠٩، دعم الصندوق أيضا إدراج تدابير المساواة بين الجنسين في عمليات ميزانيات القطاعات والميزانيات المحلية في ٢٣ بلدا (مقابل ١٧ في ٢٠٠٨). وعمل المجتمع المدني والشركاء الحكوميون على إنشاء آليات للرصد لتتبع التقدم المحرز في مبادرات الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية أو تعزيزها في ١٤ بلدا (بالمقارنة مع العدد نفسه في عام ٢٠٠٨).

١٩ - وأشارت جهود الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية في نيبال - بالاستناد إلى البيانات التي تم توليدها بواسطة نظام معلومات الميزانية التي يتعقب تخصيص الاعتمادات للبرامج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية - إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للبنود ذات الصلة

(١) إكوادور وإندونيسيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتيمور - ليشتي ورواندا وفترويل (جمهورية - البوليفارية) والكاميرون ومصر والمغرب وموزامبيق.

بنوع الجنس من ١٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ١٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وقامت وزارة المالية بوضع نظام المعلومات هذا موضع التطبيق بناء على توصية لجنة الميزانية المراجعة للاعتبارات الجنسانية. وفي المغرب، حيث يقوم الصندوق بدعم الميزنة المراجعة للاعتبارات الجنسانية منذ عام ٢٠٠١، ولا يزال يعمل على تعميق دعمه لتنمية القدرات وتوفير الدعم التقني بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والمالية إلى الوزارات القطاعية، تضمن تقرير الشؤون الجنسانية المصاحب لقانون الشؤون المالية لعام ٢٠١٠، ٢٥ إدارة تنفيذية في الوزارات بزيادة من ٢١ إدارة في عام ٢٠٠٨، والأربع الأولى في عام ٢٠٠٦.

٢٠ - ويعد دعم القدرات المستدامة لخبراء المساواة بين الجنسين والمؤسسات الرئيسية للدفاع عن الالتزامات المتعلقة بتعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة على أساس المساواة بين الجنسين أمرا بالغ الأهمية لإحراز تقدم في هذا المجال. وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم للمنظمات النسائية الحكومية وغير الحكومية في ٢٣ بلدا (مقابل ٢٦ في عام ٢٠٠٨) للمشاركة في منتديات صنع القرار ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية التي تؤثر على حياتها وتشجيع الحوار مع صانعي القرار لتعزيز رصد الالتزامات والمساءلة عنها؛ ودعم شبكات النساء العاملات الريفيات واللاقي ينتمين إلى الشعوب الأصلية، والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعاملات المهاجرات والعاملات في المنزل في ٢٠ بلدا (مقابل ١٣ في ٢٠٠٨). وعلاوة على ذلك، ساهمت الجهود التي بذلها الصندوق في مجال تنمية القدرات في إحداث تغييرات في أداء الوزارات الرئيسية في ١٥ بلدا، بما في ذلك وزارات العمل، والمالية، والتعليم، والعدل، والتجارة، والزراعة، فضلا عن المنظمات الإقليمية والمكاتب الإحصائية لتعزيز تنفيذ القوانين والسياسات التي تتعلق بحصول المرأة على العمل اللائق، والموارد المنتجة، والحماية الاجتماعية.

٢١ - وفي الهند، وفي سياق التقييم الحادي عشر للخطة الخمسية متوسطة الأجل، التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وصندوق المرأة، في شراكة مع هيئة التخطيط، ورابطة الهند للتبرعات من أجل الصحة، والتحالف الوطني للمرأة، وفر برنامج "أصوات من الميدان" منبرا للاتصال المباشر بين المجتمع المحلي وممثلين عن لجنة التخطيط لمناقشة الثغرات في تنفيذ البرامج الحكومية في مجالات الصحة والمرأة ونماء الطفل، والأقليات، والحرف اليدوية، وقطاعات الغزل اليدوي. وقدم الدعم لسبع وعشرين عملية للمشاورات على مستوى الولاية وخمس مشاورات إقليمية لتسهيل هذا الحوار. وقدم الصندوق الدعم إلى الشبكة الدولية للقضايا الجنسانية والتجارة لإنشاء "منظمة المرصد المدني للقضايا الجنسانية والتنمية والسياسات التجارية" في منطقة المخروط الجنوبي دون الإقليمية من أجل تزويد المنظمات النسائية والمجتمع المدني بالمعارف اللازمة للضغط من أجل إقرار سياسات إنمائية

شاملة للجميع، وخاصة بالنسبة للاجتماع المتخصص العشرين للنساء من بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

٢٢ - ويعمل صندوق المرأة مع مؤسسات السياسة العامة وتقديم الخدمات ووسائل الإعلام على تهيئة بيئة مواتية لتعزيز وحماية الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة. وفيما يتعلق بوزارات العمل، يدعم الصندوق الجهود الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة في الأردن وبنما وجمهورية مولدوفا وصربيا وقيرغيزستان وكمبوديا ونيكاراغوا. وفي كمبوديا، تم إعداد العقد الموحد للكمبوديين المهاجرين العاملين في الخارج، ووضع في صيغته النهائية وتم تجهيزه للحصول على موافقة وزارة العمل. وقامت الوزارة بوضع العقد بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والمحامين ونقابات العمال وغيرها من الجهات الفاعلة.

٢٣ - ويشترك الصندوق مع الجهات الفاعلة الإنمائية الرئيسية في تحديد المبادرات الرائدة والواعدة التي يمكن أن تعرض نهجا مبتكرة لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وفرص الوصول إلى الأسواق، ويستثمر على نحو متزايد في إجراء تقييم دقيق لتوليد فرص التعلم التي تدعم الارتقاء بتلك المبادرات أو لتكرارها من جانب الشركاء الوطنيين أو الإقليميين أو الدوليين. وفي عام ٢٠٠٦، بدأ الصندوق في شراكة لمدة أربع سنوات مع البنك الدولي والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة في برنامج رائد للمبادرات القائمة على النتائج في بيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا وكينيا وليبيريا ومصر. وتهدف هذه المبادرات إلى تحديد التدخلات المثبتة ذات الكسب السريع التي تعزز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة، وإدماج عنصر تقييم الأثر (٤٠ في المائة من الميزانية) كجزء من تصميم البرامج. وفي مصر، اعتمدت الحكومة ختم موافقة الشركة الذي تتبناه ١٠ شركات من القطاع الخاص مع منهجية للتقييم لتحديد مستويات المساواة بين الجنسين في مكان العمل لاستخدامها في إدارات شؤون الموارد البشرية وتم إنشاء وحدة في وزارة الاستثمارات للتصديق على الإنصاف بين الجنسين، مما يضمن تكرار التدخل على المستوى الوطني ورفع مستواه. وقامت الحكومة بعرضه في عام ٢٠٠٩ أيضا في مؤتمر جامعة الدول العربية للموارد البشرية المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لإثارة الاهتمام لدى الحكومات المجاورة والقطاع الخاص.

باء - القضاء على العنف ضد المرأة

٢٤ - تتمثل الأولويات الرئيسية في دعم الصندوق للبلدان من أجل إنهاء العنف ضد المرأة في وضع حد للإفلات من العقاب، وتشجيع زيادة الاستثمار في مجال الوقاية، وتوسيع نطاق الشراكات مع الرجال والفتيان والمنظمات الدينية. وأدت حملة الأمين العام تحت شعار

متحدون لإنهاء العنف ضد المرأة (حملة متحدون) وقرارات الجمعية العامة المتعاقبة إلى حفز زيادة العمل على إنهاء العنف ضد المرأة على المستوى القطري وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويواصل الصندوق العمل بشكل وثيق مع جميع أجزاء المنظومة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، لدعم البلدان في التصدي للعنف ضد المرأة. ويتولى الصندوق إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، وفقا لما قرره الجمعية العامة في قرارها ١٦٦/٥٠. وكان الصندوق نشطا في هذا المجال المواضيعي في ٧٩ بلدا في عام ٢٠٠٩ (مقابل ٥٦ في ٢٠٠٨)، حيث أنفق ١٨,٣ في المائة من الأموال المتاحة للبرامج، وذلك خلافا للمبادرات التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

٢٥ - ويتمشى عمل الصندوق في هذا المجال المواضيعي مع حملة "متحدون"، التي تهدف، بحلول عام ٢٠١٥، إلى تحقيق الأهداف الخمسة التالية في جميع البلدان: (أ) اعتماد وإنفاذ قوانين وطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومعاقبتهما؛ (ب) اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية متعددة القطاعات؛ (ج) تعزيز جمع البيانات عن مدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات؛ (د) زيادة الوعي العام والتعبئة الاجتماعية؛ (هـ) التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع.

٢٦ - ومع العدد المتزايد للبلدان التي أقرت قوانين وسياسات واستراتيجيات وطنية تتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة، فإن من الأهمية بمكان أن تظهر هذه الاتفاقات في صلب الاستراتيجيات والميزانيات الوطنية الرئيسية. وقد دعم الصندوق الشركاء في الدعوة بنجاح لإدراج التزامات لإنهاء العنف ضد المرأة في استراتيجيات التنمية الوطنية في ثلاثة بلدان في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع خمسة في عام ٢٠٠٨؛ وساهم في الجهود الرامية إلى تأمين الموافقة على ١٦ قانونا (مقابل ثمانية في عام ٢٠٠٨) وخمسة سياسات (بالمقارنة مع سبعة في عام ٢٠٠٨) تتعلق بأشكال متعددة من العنف ضد المرأة، ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق المرأة مما أسفر عن إدخال إصلاحات في نظم العدالة في ستة بلدان^(٢) (بالمقارنة مع أربعة في عام ٢٠٠٨).

٢٧ - ومن القوانين التي اعتمدت في عام ٢٠٠٩ بدعم من الصندوق تلك القوانين التي سنت في أفغانستان ورواندا وكولومبيا والمكسيك. وفي أفغانستان، يعمل الصندوق مع نشطاء المجتمع المدني والبرلمانيين واللجنة البرلمانية للمرأة منذ عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى إصلاح قانون إنهاء العنف ضد المرأة والتوقيع عليه في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وهي المرة الأولى في تاريخ

(٢) الأرجنتين وسريلانكا والصين وغينيا ونيبال والهند.

البلاد يتم فيها تجريم الاغتصاب والعنف ضد المرأة. ويشكل الدعم المقدم من الصندوق في رواندا جزءا من الجهد العام للأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون في سياق خطة "أمم متحدة واحدة" للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، لمصلحة الناجين من العنف الجنسي أو غيره من أعمال العنف الذين أصبحوا الآن قادرين على المطالبة بالتعويض عن الأضرار. وفي المكسيك، يدعم الصندوق الجهود المبذولة لتحقيق اتساق قوانين الولايات مع القانون العام المتعلق بتمكين المرأة من عيش حياة خالية من العنف، الذي سن في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩، قامت الولايات الثلاث المتبقية باعتماد القانون، مما جعله قابلا للتنفيذ تماما في الولايات الـ ٣١ في البلد وفي منطقة العاصمة الاتحادية مكسيكو سيتي.

٢٨ - وتعتبر الشراكة مع الحكومات لدعم تطوير قدرات صانعي القرار في نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية لتحقيق العدالة للمرأة في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضدها من مجالات التركيز الرئيسية في الخطة الاستراتيجية. ففي عام ٢٠٠٩، شملت هذه الشراكة التأكد من أن بإمكان النساء الناجيات من العنف الحصول على المساعدة القانونية من ١٥ برنامجا قطريا/إقليميا (مقابل ١١ في عام ٢٠٠٨)^(٣) من خلال تقديم الدعم لتنمية قدرات المساعدين القضائيين، ووضع مبادئ توجيهية، ورفع مستوى الوعي بشأن الحصول على الخدمات على مستوى المجتمع المحلي، وتنمية قدرات القضاة الرجال والنساء في ١٠ بلدان.

٢٩ - وفي عام ٢٠٠٩، شملت عينة من النتائج ما يلي: في نيبال، وضعت الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية في جلسات استماع سرية واعتمدها الأكاديمية القضائية الوطنية؛ وفي مقاطعة هونان، بالصين، كانت المبادئ التوجيهية القضائية البارزة عن حالات العنف العائلي الأولى من نوعها في البلد. وأنشأت محكمة العدل العليا في الأرجنتين مكتب العنف العائلي وشؤون المرأة - الأول من نوعه على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت المحاكم في جميع المحافظات الـ ٢٠ في الأرجنتين اتفاقات لتكرار نموذج مكتب العنف العائلي على مستوى المحافظات. وقدم الصندوق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف الدعم لهذا الجهد، بما في ذلك من خلال تبادل الزيارات بين المحكمة العليا ومحاكم المقاطعات.

٣٠ - ويعمل الصندوق على دعم تنمية القدرات في مجال الدعوة، والتأثير على السياسات، والحيز السياسي لدعاة المساواة بين الجنسين من أجل وضع حد للعنف ضد المرأة. ففي عام ٢٠٠٩، دعم الصندوق الجهود المبذولة في سبعة بلدان لتعزيز قدرات الرصد لمتابعة تنفيذ

(٣) إثيوبيا والأرض الفلسطينية المحتلة وأفغانستان وإكوادور وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وسيراليون وفيجي وكينيا والمغرب ونيبال ونيجيريا وهايتي والهند.

الالتزامات^(٤)؛ والآليات الوطنية للمرأة في تسعة بلدان لقيادة الجهود المشتركة بين القطاعات لتحسين السياسات وتقديم الخدمات؛ وبذل جهود إضافية لتأمين مصادر محلية للتمويل. وعمل الصندوق مع الشرطة، ومكاتب الإحصاءات الوطنية، وطاقفة من الوزارات الحكومية - بما في ذلك وزارات الصحة والتعليم ومكاتب أمناء المظالم - لتعقب انتشار الخدمات المقدمة لضحايا العنف القائم على نوع الجنس وزيادة توافرها في ٣١ بلدا (مقابل ١١ في ٢٠٠٨).

٣١ - وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم للشبكات النسائية لرصد الالتزامات بإنهاء العنف ضد المرأة من خلال انتشار استطلاعات الرأي و/أو من خلال إنشاء قواعد بيانات ومراسد في الجزائر والمغرب والمكسيك. وأذنت كمبوديا، وهي من البلدان القليلة التي أنشأت غاية وطنية لإنهاء العنف ضد المرأة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بإجراء متابعة لدراسة استقصائية أساسية أجريت في عام ٢٠٠٥ لجمع المعلومات اللازمة لرصد التغييرات في المواقف والسلوكيات الناجمة عن أداء الحكومة في تنفيذ التدابير المتعلقة بمكافحة العنف. وحظيت هذه المبادرة بدعم الصندوق في شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار الشراكة من أجل المساواة بين الجنسين مع وزارة شؤون المرأة في كمبوديا. وأوصت متابعة الدراسة الاستقصائية بوضع استراتيجية طويلة الأجل بشأن الوقاية الأولية، مع التركيز على تغيير المواقف والسلوكيات للرجل والمرأة إزاء العنف ضد المرأة، وتعزيز النظام القضائي في كمبوديا، وتحسين الخدمات المحلية للنساء اللاتي يتعرضن للعنف.

٣٢ - وشارك الصندوق مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لإشراك الرجال والفتيان في إنهاء العنف ضد المرأة. وتشمل هذه الجهود تقديم الدعم لشبكات الرجال التي تركز على هذه القضايا، فضلا عن دعم عمل المرأة في القطاعات التي كان الذكور يسيطرون عليها تقليديا، مثل قيادة الجماعات الدينية والقضاء وقطاع الأمن. ومن الجدير بالذكر أن الصندوق يعمل على توسيع شراكاته مع شبكات الرجال والفتيان على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك مع التحالف العالمي لإشراك الرجال.

٣٣ - ويقوم الصندوق بتطبيق إطار ثلاثي في عمله على إصلاح الشرطة على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية لكفالة قيام الشرطة بما يلي: الاستجابة للمخاوف الأمنية للمرأة؛ وإنشاء مؤسسات غير تمييزية تشجع مشاركة المرأة؛ وتعزيز آليات المساءلة. وفي هذا الصدد، زاد الصندوق عمله لبناء قدرات الشرطة على التصدي للعنف ضد المرأة، وتعقب الحالات، و/أو إقامة صلات مع الخدمات الأخرى مثل خدمات تقديم المساعدة الطبية والقانونية في

(٤) أفغانستان وإكوادور والجزائر وكمبوديا والمغرب والمكسيك والهند.

١٦ بلدا ومنطقة واحدة^(٥). وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى القيادة القديرة للشرطة الوطنية الرواندية وقوات الدفاع الرواندية، التي تجري مشاورات منتظمة في جميع أنحاء أفريقيا للحصول على المساعدة التقنية والتدريب لأفراد الشرطة والجيش فيما يتعلق بوضع استراتيجيات فعالة لإنهاء العنف ضد المرأة.

٣٤ - وعلى مستوى المجتمع المحلي، تم خلال عام ٢٠٠٩ إحراز تقدم في تعزيز تطوير البرنامج العالمي، لإقامة مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، الذي يتضمن عنصر قويا لتقييم الأثر يهدف إلى وضع نموذج مثبت لتحسينه من جانب الحكومات المحلية. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم مع موئل الأمم المتحدة لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون فيما بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل شراكة حاسمة لمنظمات الخبراء الرئيسية، التي تشمل المنظمة الدولية لدور المرأة في المدن، والموئل الأحمر للمرأة، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة. ويتعاون الشركاء في تصميم التدخلات ومناهج التدريب، ووضع الصيغة النهائية لمنهجية عمليات تقييم جدوى إجراء تقييمات الأثر في اختيار المدن وإنجازها.

جيم - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء والفتيات

٣٥ - على الصعيد العالمي، شهد عام ٢٠٠٩ تجديدا للتركيز على الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في وضع إطار عمل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يتعلق بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تدعمه خطة تنفيذية تنص على المساهمة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة المشترك، وقررها مجلس تنسيق البرنامج المشترك. وتنص الخطة التنفيذية على أن يقوم برنامج الأمم المتحدة المشترك وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بوضع مساهمتهما المحددة والفريدة من نوعها في خدمة قضية النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية، وتنفيذ الخطة التنفيذية من خلال اتباع نهج منسق وتعزيز تقديم الدعم التقني، وذلك وفقا لتقسيم العمل في مجال الدعم التقني للبرنامج المشترك والخطة الاستراتيجية للصندوق. وبالرغم من أن الصندوق الإنمائي للمرأة ليس من متبني برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، فإنه شارك في وضع إطار العمل؛

(٥) الأرجنتين وأفغانستان وأوغندا وبوروندي وتايلند وتيمور - ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسودان وسيراليون وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوسوفو (كما عرفها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩)) وليبيريا والمكسيك ونيجيريا وهاييتي، وفي ثماني دول في منطقة البحر الكاريبي من خلال رابطة مفوضي الشرطة في منطقة البحر الكاريبي، وهي منظمة شاملة تضم ٢٤ وكالة للشرطة.

وهو عضو في فرقة العمل العالمية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويشترك في رئاسة التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز.

٣٦ - ولتعزيز اتباع نهج متماسك يراعي الاعتبارات الجنسية لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، يعمل الصندوق بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمجالس الوطنية المعنية بالإيدز والشركاء من المجتمع المدني، على تحديد أولويات الدعم لشبكات النساء المصابات بالفيروس في الدعوة إلى زيادة الاهتمام بالشواغل المتعلقة بالقضايا الجنسية الرئيسية وحقوق الإنسان للمرأة، والتصدي للروابط القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية والعنف ضد المرأة، وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسية في الخطط الوطنية لمكافحة الإيدز. وكان الصندوق نشطا في هذا المجال المواضيعي في ٢٥ بلدا في عام ٢٠٠٩ (مقارنة بـ ١٣ في عام ٢٠٠٨)، وأنفق نسبة ٣,٤ في المائة من الأموال المتاحة للبرامج في عام ٢٠٠٩ (مقارنة بـ ٢,٥ في المائة في ٢٠٠٨).

٣٧ - وفي حين أن الصندوق ضاعف تقريبا عدد البلدان التي يدعمها في هذا المجال، فإن موارد البرامج لم تنم بالسرعة نفسها بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الموارد غير الأساسية في هذا المجال كانت ضئيلة، وكذلك لأن كثيرا من هذا العمل مشترك بين المواضيع وغالبا ما يعزى إلى إنهاء العنف ضد المرأة.

٣٨ - وتعتبر الخطط الوطنية للإيدز من أدوات التخطيط المركزي التي يسترشد بها مختلف القطاعات والتي تحشد الجهات المانحة دعمها ورائها. وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم، بالاشتراك مع الحكومة والمجتمع المدني وشركاء منظومة الأمم المتحدة، لإدماج المساواة بين الجنسين في استراتيجيات فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا، بالمقارنة مع بلد واحد في عام ٢٠٠٨. وتتضمن كل خطة من هذه الخطط كجزء من الاستجابة الوطنية، استراتيجيات متكاملة وأنشطة تتعلق بالعنف القائم على أساس الجنس و/أو أنشطة مدرة للدخل.

٣٩ - وأشار في تقييم الصندوق لعام ٢٠٠٦، إلى التاريخ الطويل للدعم الذي يقدمه الصندوق لفتات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وتبين أن البرمجة في هذا المجال تمثل استراتيجية رئيسية لزيادة الاهتمام بالأبعاد الجنسية للوباء. وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم لشبكات ومجموعات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية لتوجيه

نداءات محددة تدعو للعمل الحكومي في ١٢ بلدا^(٦) وقدم الدعم لجهود الدعوة التي اضطلعت بها شبكتان من الشبكات الإقليمية وشبكة عالمية واحدة (مقابل خمسة بلدان في عام ٢٠٠٨). وقامت هذه المجموعات بوضع مجموعة من القضايا تشمل: وضع حد للوصم والتمييز والعنف؛ وزيادة فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة؛ وتحسين خيارات سبل العيش، وتقديم الدعم للعمل في الرعاية المتزلية. وفي الهند، تعمل شبكات النساء المصابات بالفيروس على تطوير المهارات اللازمة لاستخدام الميزنة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في الجهود التي تبذلها في مجال الدعوة، وقام مركز الموازنة والإدارة والمساءلة بوضع مجموعة من الأدوات للدعوة إلى وضع ميزانيات داخل منظمات مكافحة الإيدز على مستوى الدولة والولايات.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق أيضا الدعم للشركاء لتعزيز تقديم الخدمات إلى النساء المصابات أو المتأثرات بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال المؤسسات الرئيسية في تسعة بلدان^(٧) في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وتناول هذا العمل التقاطع بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق: دعم وضع بروتوكول لوزارة الصحة في إكوادور؛ والتدريب في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي؛ وفرقة العمل الوطنية المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس في ليبيريا، التي ضمت وزارتي الصحة والعدل والقضاة وترأسها وزارة شؤون الجنسين والتنمية. ودعم الصندوق أيضا الجهود الرامية إلى توسيع مراكز الخدمات التي تتصدى للعنف ضد المرأة لتشمل إسداء المشورة والاختبارات المتعلقة بالفيروس في رواندا ومن خلال الشرطة في نيجيريا.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٩، عمل الصندوق على تعميق دعمه للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في كمبوديا، حيث قدم الدعم لتنسيب مستشاري القضايا الجنسانية، وفي نيجيريا، حيث يقوم مدير للقضايا الجنسانية بدعم وضع السياسات الوطنية وتنفيذها. وأصبحت الحالة الأخيرة نموذجا لبرنامج ممول من المفوضية الأوروبية، يقوم الصندوق بالاستناد إليه بالتخطيط لدعم الخطط المماثلة في بابوا غينيا الجديدة وجامايكا، ورواندا وكمبوديا، وكينيا.

(٦) إكوادور وإندونيسيا وأوزبكستان وباكستان ورواندا وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية) والصومال وليبيريا والمكسيك وموزامبيق وهايتي والهند، والشبكات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ وفي منطقة البحر الكاريبي والتحالف العالمي لمقدمي الرعاية.

(٧) إكوادور وإندونيسيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصين وغانا وكمبوديا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا.

٤٢ - ومنذ عام ٢٠٠٦، يقدم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري الدعم لفوج من المتعلمين يتألف من سبعة من الحاصلين على المنح المتصلة بتوليد المعرفة بشأن كيفية معالجة التقاطعات بين العنف ضد المرأة وفيرس نقص المناعة البشرية من أجل وضع نهج فعالة لتكرارها وتوسيع نطاقها. وفي عام ٢٠٠٩، وبالشراكة مع برنامج استخدام التكنولوجيا الملائمة في مجال الصحة، واصل صندوق الأمم المتحدة الاستثماري تزويد هذه المجموعة من الحاصلين على منح بالمساعدة التقنية اللازمة لوضع وتنفيذ نظم صارمة للرصد والتقييم.

٤٣ - وبالدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة الاستثماري في نيجيريا، أقامت المستشفيات الحكومية نظاما للمنسقين بين الشرطة والأطباء وللوقاية بعد التعرض، من خلال إنشاء لجان متعددة القطاعات لمكافحة العنف تعمل كنظم للإحالة، في ستة مجتمعات محلية عبر ولايتين لمعالجة التقاطع بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة. وتقوم اللجان بتحديد ومعالجة القضايا ذات الصلة، وإضفاء الطابع المؤسسي على بروتوكولات في قطاعات الصحة وإنفاذ القوانين والقطاعات القانونية. وقد نجحت أنشطة تنمية القدرات في إشراك الرجال والفتيان، ولا سيما الحكام التقليديون، الذين يشاركون في اللجان ويلتزمون باستدامتها.

دال - النهوض بالعدل بين الجنسين في الحكم الديمقراطي

٤٤ - تتمثل إحدى ركائز عمل الصندوق في النهوض بالحكم الديمقراطي لدعم تطوير عمليات صنع القرار - بما في ذلك في حالات ما بعد النزاع - التي تقوم على المشاركة والاستجابة والعدل وشمول الجميع. وفي هذا المجال المواضيعي، كان الصندوق نشطا في ٨١ بلدا في عام ٢٠٠٩ (بما في ذلك ٢١ بلدا في حالة نزاع أو ما بعد النزاع) مقارنة مع ٧٠ بلدا في عام ٢٠٠٨، وأنفق ٤٠,٨ في المائة من الأموال المتاحة للبرامج (مقارنة بـ ٤٤ في المائة في ٢٠٠٨).

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٩، عمل الصندوق في شراكة مع الأجهزة الوطنية للمرأة والمنظمات النسائية غير الحكومية في المجتمعات المحلية، ودعاة المساواة بين الجنسين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والعديد من الشركاء الحكوميين لضمان إدراج الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في استراتيجيات الإغاثة الإنسانية في ثلاثة بلدان ودعم عملية سن ٣٣ من القوانين أو السياسات التي تعزز مشاركة المرأة في الحكم الديمقراطي (مقابل ٢٧ في ٢٠٠٨). ودعم الصندوق: (أ) ثمانية بلدان في وضع خطط عمل وطنية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مع وضع اللمسات الأخيرة على أربع منها؛ (ب) خمس دول لإدخال أحكام أقوى تتعلق بالمساواة بين الجنسين في دساتيرها، وقيام دولة واحدة بالتصديق

على هذه الأحكام؛ (ج) ١١ بلدا^(٨) في صياغة الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مع ثلاث منها تستند مباشرة إلى التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ (د) سياسة إقليمية للاتحاد الأفريقي وإقليم أنشيه في إندونيسيا.

٤٦ - وفي حالات كثيرة، أتاح تقديم تقارير أكثر استهدافاً لأعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تقديم توصيات أقوى التي تؤثر بدورها في السياسات على الصعيد الوطني. وكان هناك في عام ٢٠٠٩ اتجاه إيجابي تمثل في أن السياسات المتعلقة بالقضايا الجنسانية كانت تتوافق بخطط عمل في قيرغيزستان وكازاخستان ومالي، ووجود أمثلة على إدراج خطط في الميزانية في جمهورية مولدوفا وصربيا.

٤٧ - وعلى الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني، يقدم الصندوق الدعم للدول الأعضاء والشركاء الوطنيين للمضي قدماً في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠ و ١٨٨٨ و ١٨٨٩. وأدى الصندوق بوصفه مقراً لأمانة مبادرة الأمم المتحدة للعمل ضد العنف الجنسي في حالات النزاع (مبادرة عمل الأمم المتحدة)، دوراً مهماً في العمل مع الشركاء لدعم الدعوة القائمة على أدلة في التمهيد لاتخاذ القرارين ١٨٨٨ و ١٨٨٩. وتم التنويه بقيمة هذه المساهمة في تقييم مستقل أجرته إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية (وزارة التنمية الدولية).

٤٨ - وفي الفترة التي سبقت الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠١٠، واصل الصندوق العمل كجزء من الجهود المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة التي بدأت في عام ٢٠٠٨ لدعم الشركاء في اعتماد خطط عمل وطنية وفقاً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أوغندا ورواندا وليبيريا ونيبال. وفي ليبيريا، كفلت القيادات من أعلى المستويات زيادة مخصصات الميزانية في قطاعات متعددة لتنفيذ الخطة، مع قيام الشرطة الوطنية ووزارة العدل في ليبيريا بتعبئة الأموال من أجل وحدة الجرائم الجنسية. وفي بوروندي والبوسنة والهرسك، والعراق، وسيراليون، وصلت الخطط إلى المراحل النهائية لوضعها. ويتولى الصندوق زمام القيادة مع مكتب المستشار الخاص المعني بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن للاستفادة من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في وضع المؤشرات العالمية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على النحو المطلوب بموجب القرار ١٨٨٩.

(٨) بوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات) والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وصربيا والفلبين وكازاخستان وكولومبيا والمغرب ومولدوفا والنيجر.

٤٩ - وتتمثل القوة الدافعة وراء كل الإجراءات التي يتخذها الصندوق لتعزيز المساواة بين الجنسين في شراكته مع الشبكات النسائية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية. وتعتبر زيادة فعاليتها للفت الانتباه إلى مطالبها، والعمل على تحقيقها، والمساءلة عنها ركيزة أساسية في نظرية التغيير التي توجه مبادرات الصندوق. وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم لمبادرات تنمية القدرات الرامية إلى تعزيز دعاة المساواة بين الجنسين لممارسة الضغط من أجل تنفيذ الالتزامات الوطنية للمساواة بين الجنسين ورصده ودعمه في ٧١ بلدا (مقابل ٥٨ في ٢٠٠٨). وشمل هذا الدعم ما يلي: الأجهزة الوطنية للمرأة؛ والأحزاب السياسية الرئيسية لتعزيز حقوق المرأة في ثمانية بلدان^(٩) (بالمقارنة مع ستة في عام ٢٠٠٨)؛ والنساء لوضع خطط مشتركة للسلام والمصالحة في ثمانية بلدان.

٥٠ - وفي عام ٢٠٠٩، قدم الصندوق الدعم لتمكين الأجهزة الوطنية للمرأة من قيادة وتيسير ورصد ودعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع وزارات الحكومة. ولتحقيق هذا الهدف، يدعم الصندوق هذه الأجهزة في التطوير التنظيمي والتدريب والبحوث والتخطيط، فضلا عن تطوير قدراتها على العمل بفعالية مع الوزارات الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على وضع وتنفيذ سياسات وطنية بشأن المرأة.

٥١ - وساهم دعم الصندوق للأجهزة الوطنية للمرأة في منطقة الأنديز إلى قيام مجموعة دول الأنديز بإنشاء مجلس الأنديز لكبار المستشارين المعنيين بالمرأة وتكافؤ الفرص. ويتألف هذا المجلس من ممثلين برتبة وزير، ومن وكلاء وزارات أو ممثلين آخرين عن الحكومات بهدف تعزيز تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، والقضاء على العنف ضد المرأة، وبناء مجتمع إقليمي جديد أكثر عدلا وإنصافا.

٥٢ - ولا يزال دعم تحالفات المرأة للقيام معا بالدعوة عبر خطوط النزاع من أجل الاهتمام بحقوق الإنسان للمرأة، من أكثر المسارات فعالية لتعزيز المساواة بين الجنسين في بناء السلام والتسوية بعد النزاع. ويمتلك الصندوق ١٥ عاما من الخبرة في دعم هذه التحالفات للتمتع بالمكانة التي تستحقها على طاولة المفاوضات. وفي عام ٢٠٠٩، كانت أعمق مشاركة للمنظمة مع تحالفات المرأة في أفغانستان، وفيما بين المرأة الأفغانية والباكستانية، ومع اللجنة الدولية للمرأة من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ومع تحالفات المرأة في أوغندا والسودان، ومع المجموعات النسائية في منطقة البلقان وجورجيا.

(٩) أنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأوروغواي وباكستان ورواندا والصين والمغرب ونيبال.

٥٣ - وعمل الصندوق في إطار جهوده المستمرة لضمان تأثير أصوات النساء في صنع القرار، مع معهد الأمن الشامل لتأمين حضور دعاة المساواة بين الجنسين من الأفغان إلى المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان. وأبرز الوفد الأولويات التي تم إدراجها في البيان الختامي للمؤتمر، بما في ذلك الالتزام بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان والقانون الذي تم التوقيع عليه مؤخرا بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

٥٤ - وعلى مستوى المجتمع المحلي، يقوم الصندوق بتنفيذ برنامج عن مشاركة المرأة في بناء السلام في ستة بلدان خارجة من النزاع^(١٠) بدعم من وزارة التنمية الدولية التي تقوم بوضع نهج قابلة للتكرار. وفي ليبيريا، تعمل "أكواخ السلام" على تنمية قدرات مجموعات المجتمعات المحلية على إدارة المؤسسات والأعمال التجارية ومحو الأمية في صفوف الكبار. ويجري تكرار هذا المشروع في إطار برنامجين من برامج الأمم المتحدة المشتركة وفي المناقشات الجارية لتقديم نموذج على المستوى الوطني عن طريق وزارة الداخلية.

هاء - الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإنمائية

٥٥ - تتمثل الثغرات والتحديات فيما يتعلق بتقديم الدعم للبلدان لتعزيز أولوياتها الوطنية في إطار المجالات المواضيعية للصندوق فيما يلي: الربط بين بناء قدرات الطامحات في الحصول على مناصب سياسية وبين التغيرات الفعلية في نسبة النساء المنتخبات، وتعزيز ترجمة هذه المكاسب إلى تحسين تقديم الخدمات العامة للمرأة عن طريق زيادة المساءلة؛ وزيادة العمل مع الأحزاب السياسية لجعل قضية العنف ضد النساء المرشحات والزعيما أكثر وضوحا وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى التي تدعم الجهود المبذولة لمواجهة هذا التحدي، وتعزيز استجابات البرامج والسياسات العامة لجذب الانتباه والعمل إلى الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين كانت هناك تحسينات هامة وكفاءات مكتسبة في تقديم التقارير على أساس النتائج المنبثقة من نظام التتبع المحوسب التي بدأ العمل به في عام ٢٠٠٩، تبرز الحاجة إلى دعم إضافي وإلى تنمية القدرات الداخلية لمواصلة تحسين أهمية التقارير وصحتها.

(١٠) أفغانستان وأوغندا وتيمور - ليشتي ورواندا وليبيريا وهايتي.

رابعاً - إطار النتائج الإدارية

٥٧ - يعمل إطار النتائج الإدارية على تتبع مسارات أداء الصندوق عبر أربعة مجالات للنتائج وهي: إسداء المشورة بشأن السياسة العامة والبرمجة الحفازة؛ والتنسيق والإصلاح في الأمم المتحدة؛ والمساءلة والمخاطر والرقابة؛ والقدرات الإدارية والبشرية والمالية. وخلافاً لإطار النتائج الإنمائية - الذي يحتوي على النتائج والمخرجات على مستوى النواتج - يحتوي إطار النتائج الإدارية، الذي يتحمل الصندوق المسؤولية الكاملة عنه، على ١٧ ناتجاً و ٥٨ مؤشراً يقيس عليها الصندوق التقدم والتغرات.

٥٨ - وتسترشد الجهود التي يبذلها الصندوق في هذا المجال بقراري الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ و ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والذي أهابت فيه الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة أن تستفيد من الخبرة التقنية للصندوق فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، وشجعت الصندوق على تعزيز جهوده لتوفير التوجيه الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين.

المجال ١ - إسداء المشورة والبرمجة الحفازة في مجال السياسات

٥٩ - تتبّع النتيجة في هذا المجال مدى قيام الصندوق بوضع أنظمة تكفل أن يتعلم الصندوق من هذه النتائج، ويحسن الطريقة التي يؤدي بها ما يضطلع به من أنشطة الدعوة وما يقدمه من دعم تقني وبرمجة حفازة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويوثق هذه الطريقة.

٦٠ - وهناك عنصر أساسي يتمثل في إنشاء ممارسات للتقييم تمثل أفضل ما تم التوصل إليه في هذا المجال وتتماشى مع معايير فريق الأمم المتحدة للتقييم. ويحرز الصندوق تقدماً جيداً في هذا المجال: فقد وضع اللمسات الأخيرة على سياسته بشأن التقييم ويقوم بتنفيذ وحدات تدريبية تراعي الاعتبارات الجنسانية مع الموظفين والشركاء.

٦١ - وأجرت وحدة التقييم بالصندوق مراجعة داخلية كجزء من جهد مستمر لتحسين ممارسة التقييم، لإنشاء خط أساس. وتم الاضطلاع باثنتي عشرة عملية تقييم في عام ٢٠٠٩، وتم تقييمها على النحو التالي: عمليتان ممتازتان؛ وعمليتان جيدتان جداً، وأربع عمليات جيدة، وثلاث عمليات متوسطة، وعملية ضعيفة. وقد سجل التقييم حدوث تحسين في جودة التقييم بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. وسوف يصبح

مركز موارد التقييم يعمل بكامل طاقته في عام ٢٠١٠ وسيقوم بنشر جميع التقييمات وردود الإدارة عليها علانية. وتم في عام ٢٠٠٩ إنتاج أحد عشر ردا من ردود الإدارة.

٦٢ - ويقوم الصندوق بإصدار توجيهات للأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتعزيز المعرفة والممارسة العملية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠٠٩، شملت الملامح البارزة لهذا الجهد توجيه مذكرات توجيهية للوسطاء في خمسة مجالات رئيسية لمفاوضات السلام، ساهمت في المناقشات ذات الصلة بقراري مجلس الأمن ١٨٨٨ و ١٨٨٩؛ والتوجيه المتعلق بإدماج الميزة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في خطة فعالية المعونة؛ وبدء تشغيل مركز المعرفة الافتراضية المعني بإنهاء العنف ضد المرأة؛ ووضع قائمة مرجعية للمساءلة عن التخطيط الوطني لمكافحة الإيدز.

٦٣ - وفي عام ٢٠٠٩، تم تعقب تسعة من الجهود الرامية إلى تكرار المبادرات التي يدعمها الصندوق أو الارتقاء بمستواها (مقابل ثمانية في عام ٢٠٠٨). وتشمل هذه الجهود تكرار المناهج التدريبية المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة للشرطة/قوات الدفاع في رواندا، أو مكاتب القضايا الجنسانية في ثماني حالات^(١١)؛ وقيام حكومة إندونيسيا برفع مستوى التدريب المجتمعي لمبادرة التعاملات المهاجرات في ٤٠ قرية، بدعم من المعونة الأسترالية وحكومة اليابان، والبنك الدولي؛ وتكرار فرق عمل المقاطعات لحماية حقوق المرأة في امتلاك الأراضي في طاجيكستان في ٢١ مقاطعة بتمويل من فروع اللجنة الوطنية للمرأة في المقاطعات.

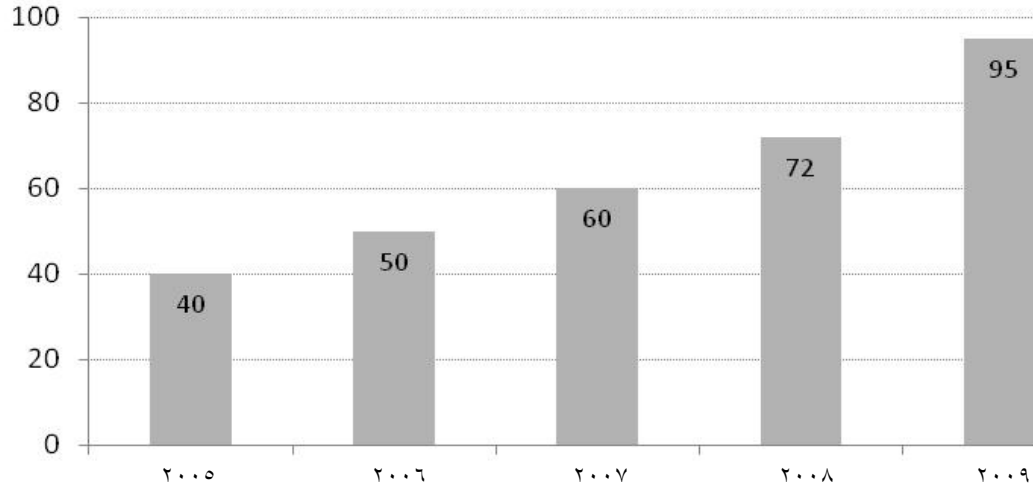
المجال ٢ - التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة

٦٤ - في عام ٢٠٠٩، وسع الصندوق مشاركته في عمليات الأمم المتحدة للتنسيق والإصلاح على جميع المستويات، وكان يشارك في ما مجموعه ٩٥ برنامجا مشتركا (مقارنة بـ ٧٢ في عام ٢٠٠٨ - انظر الشكل ٨)؛ وشارك في تقديم ثمانية مشاريع تجريبية لوحدة الأداء، ويضطلع بدور فعال في عمليات التقييم على المستوى القطري. ويشارك الصندوق في مجموعات المواضيع الجنسانية أو يقودها في ٦٩ بلدا، بالإضافة إلى ٧٥ آلية أخرى للتنسيق على الأصعدة العالمية والإقليمية، والقطري (الشكل ٩). وواصل الصندوق المساهمة في تعزيز تركيز الاهتمام على المساواة بين الجنسين في التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩، حيث شارك في ١٣ عملية من هذه العمليات. وفي عام ٢٠٠٩، طلبت سبعة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من الصندوق إجراء عمليات مراجعة للقضايا الجنسانية.

(١١) أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب دارفور وجنوب السودان وفيجي وكينيا ونيجيريا.

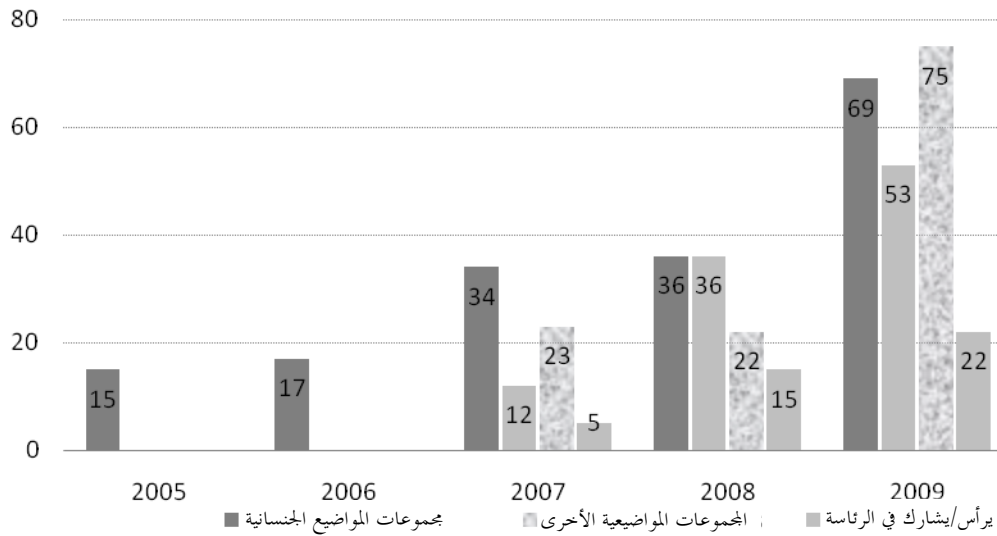
الشكل ٨

عدد البرامج المشتركة التي يشارك فيها الصندوق



الشكل ٩

الاتجاه السنوي: عدد آليات التنسيق المعنية بالقضايا الجنسانية التي يقودها الصندوق
أو يشارك في قيادتها، ٢٠٠٩-٢٠٠٥



٦٥ - وقام الصندوق بترتيب أولويات الدعم الذي يقدمه إلى لجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة الفعالة في فرق العمل الثلاث التي عقدتها نائبة الأمين العام (الهيكمل الجنساني، وحملة متحدون، وسيادة القانون)؛ والإشراف المستمر على صندوق الأمم المتحدة الاستثماري؛ واستضافة أمانة عمل الأمم المتحدة؛ والاشتراك في رئاسة الفريق العامل المعني بقضايا البرمجة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ والمشاركة في فرق الخبراء التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تدريب المنسقين المقيمين للقيام بتوجيه عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة. وأصدر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والصندوق رسالة مشتركة إلى موظفي كل منهما لتشجيعهم على إقامة شراكات قوية لكفالة تركيز الانتباه على البعد الجنساني لهذا الوباء في جميع السياسات والبرامج من خلال التعاون بين الوكالات على جميع المستويات.

٦٦ - وأسفرت الجهود التي بذلها الصندوق خلال ثلاث سنوات كرئيس لفريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالمساواة بين الجنسين والمكون من ١٧ عضوا عن إصدار مجموعة متفق عليها من معايير الأداء في مجال المساواة بين الجنسين لفرق الأمم المتحدة القطرية وتوزيعها على هذه الفرق القطرية في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، تتبع فريق العمل تنفيذها في ثمانية بلدان في حين أن ٤٠ دولة أخرى تمر في مراحل مختلفة من تخطيط التنفيذ.

المجال ٣ - المساءلة والمخاطر والإشراف

٦٧ - في عام ٢٠٠٩، تناول الصندوق المسائل الإدارية للمساءلة والمخاطر والإشراف من خلال تعزيز قدرة الموظفين على رصد النتائج والإبلاغ عنها والاستمرار في التفويض التدريجي لسلطة أساليب العمل التشغيلية والبرنامجية من المقر إلى المكاتب دون الإقليمية.

٦٨ - وركزت الجهود المبذولة لتحسين نظم تتبع النتائج والإبلاغ عنها على وضع اللمسات الأخيرة للنظام الإلكتروني لتتبع النتائج للخطة الاستراتيجية، والتنفيذ الكامل لهذا النظام. ويعمل هذا النظام على تمكين الصندوق من القيام على نحو أفضل بتحليل كمي ونوعي وقابل للمقارنة للنتائج عبر السنوات، وربط النتائج بالميزانيات والنفقات والتأكد منها بالوثائق الداعمة. كما أذن الصندوق بإجراء استعراض لنوعية تصميم وثائق برامجه وتركيزها على النتائج ودقة عمليات تقييم برامجه؛ وستكون نتائج هذا الاستعراض متاحة في عام ٢٠١٠.

٦٩ - وقام الصندوق أيضا بتعزيز القدرات في مجال السياسة العامة والرقابة والرصد، بما في ذلك من خلال تفويض السلطة. واستوفت سبعة مكاتب معايير تفويض السلطة وتم منحها هذا التفويض. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، تم وضع أحد عشر إطارا للرقابة الداخلية لوحدات من الميدان والمقر وتمت الموافقة عليها. ويتم استخدام التقارير التي تستند إلى نظام معلومات

أطلس بشكل منتظم في جميع أرجاء المنظمة باعتبارها أدوات لإدارة المخاطر. وأجريت ١٢ مراجعة داخلية خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، مما يعني أن ما يقرب من ٧٠ في المائة من المكاتب دون الإقليمية قد تمت مراجعتها مرة واحدة على الأقل خلال فترة السنوات الثلاث الماضية.

المجال ٤ - القدرات الإدارية والبشرية والمالية

٧٠ - يتتبع هذا المجال من مجالات النتائج مدى توفر القدرات الإدارية والبشرية والمالية للصندوق للاستجابة لطلبات الحصول على الخبرة التقنية والدعم المالي. ويقوم الصندوق وغيره من صناديق وبرايمج الأمم المتحدة، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، باستخدام الموجه الثانية من نظام أطلس لتخطيط موارد المؤسسة الذي يعمل على نحو مرض. وأجريت عمليات لتطوير قدرات العمليات الداخلية لجميع البرامج والموظفين المرتبطين بها في المقر، على نحو يغطي جميع المجالات التشغيلية.

٧١ - وفي عام ٢٠٠٩، أنشأ الصندوق أيضا آليات لتعزيز القدرة على تتبع التوقيت المناسب لتقارير الجهات المانحة بطريقة أكثر انتظاما؛ ولبناء القدرات على إعداد تقارير عالية الجودة، وتستند إلى النتائج على الصعيد الميداني. وفي عام ٢٠٠٩، أدى ذلك إلى تقديم ٣٣٨ تقريراً (سنوياً مصدقاً ومؤقتاً) للمانحين.

الثغرات والتحديات: إطار النتائج الإدارية

٧٢ - بالرغم من أن إطار النتائج الإدارية للصندوق قد سجل نتائج هامة من حيث النواتج في عام ٢٠٠٩، فإن عمليتي تقديم التقارير والاستعراض تدلان على أنه ينبغي تعزيز النظم والمعارف لتحسين الأداء في عدد من المجالات.

٧٣ - وبالرغم من أن نموذج إعداد التقارير يتطلب الحصول على معلومات عن الطرق التي يستخدمها الصندوق لتوليد أطر الأمم المتحدة وأطر التنمية الوطنية، فإنه لا يوضح بصورة منهجية كيفية مساهمة الجهود التي يبذلها الصندوق في مجال البرمجة الحفازة في تحقيق النتائج ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو غيره من خطط الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. ونظراً لأن مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى قد حددت تحديات مماثلة، يعمل الصندوق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع صيغة تنفيذية موحدة وتوجيهات لإعداد التقارير عن التقدم المحرز في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيقوم الصندوق أيضاً بتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير لكي تتواءم مع الصيغة

التنفيذية الموحدة كما سيقوم بصورة أكثر انتظاماً بتقييم مساهماته في التزامات فريق الأمم المتحدة القطري.

٧٤ - وفي عام ٢٠١٠، سيواصل الصندوق الاستثمار في تعزيز البرامج الفنية، وكذلك قدرات الموظفين في مجال إدارة المعارف لإتاحة زيادة إمكانية الوصول إلى أصول المعرفة المستخلصة للاستهلاك الداخلي والخارجي.

خامساً - إطار الموارد المتكامل

٧٥ - زاد عدد البلدان المساهمة في الموارد العادية وغيرها للصندوق من ٨٠ بلداً في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٢ في عام ٢٠٠٩. وزادت التعهدات المعلنة المتعددة السنوات إلى أكثر من الضعف خلال العام من ١١ إلى ٢٤. وزادت المساهمات لعام ٢٠٠٩ بنسبة ١٤ في المائة إلى ١٣٨ مليون دولار، مقارنة بـ ١٢١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وزادت المساهمات الأساسية إلى ٦٢ مليون دولار، أي بزيادة بنسبة ٢١ في المائة عن مجموع عام ٢٠٠٨ البالغ ٥١ مليون دولار، في حين أن المساهمات غير الأساسية (باستثناء الصناديق الاستثمارية الخاصة التي يديرها الصندوق) زادت بمبلغ ٦ ملايين دولار لتصل إلى ٧٦ مليون دولار، أي بنسبة ثمانية في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، أي ٧٠ مليون دولار. وورد للصندوق في عام ٢٠٠٩ مبلغ إضافي قدره ٣,٦ مليون دولار لتحقيق المساواة بين الجنسين، زيادة عن المبلغ المبدئي البالغ ٦٥ مليون دولار التي قدمته حكومة إسبانيا في عام ٢٠٠٨. وزادت التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري بمقدار ٥ ملايين دولار، أو بنسبة ٢٧ في المائة لتصل إلى ٢٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩.

٧٦ - وتوصل الصندوق إلى استخدام نسبة ٨٥ في المائة من الموارد العادية (الأساسية) بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، وبلغ معدل استخدام الموارد غير الأساسية نسبة ٧٥ في المائة. ومن الجدير بالذكر أنه تم استلام أكثر من نصف الموارد غير الأساسية، أي ما يعادل ٤٥ مليون دولار من أصل ٧٦ مليون دولار في الربع الأخير من العام، مما يؤثر في البرجة وفي معدل الاستخدام بالنسبة للعام. وقام صندوق الأمم المتحدة الاستثماري، لأول مرة، بتسديد منح لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بالإضافة إلى المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وقدم صندوق المساواة بين الجنسين أول منحه بمبلغ ٩,٩٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وقد تتبع الصندوق اتجاهات التغيرات في نسبة ميزانية الدعم لفترة السنتين إلى الموارد المستخدمة وتبين له وجود انخفاض عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ بنسبة ٠,٥ في المائة.